ضريبة الترتيب من 1880 إلى 1915:
رهانات سلاطين وواقع دولة من المخاض إلى الولادة
قراءه في كتاب: المخزن والضريبة والاستعمار ضريبة الترتيب 1880-1915، للدكتور الطيب بياض

الأستاذة نجاة حمين
المغرب

بيانات الكتاب:	
عنوان الكتاب:	المخزن والضريبة والاستعمار ضريبة الترتيب 1880-1915.
المؤلف:	الدكتور الطيب بياض.
الناشر:	افريقيا الشرق.
سنة النشر:	2011.
أصل الكتاب:	أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ، بعنوان: ضريبة الترتيب وأثرها على المجتمع المغربي (1880-1915)، تحت إشراف محمد البكراوي، كلية الآداب، فاس، 2001-2002.
عدد صفحات الكتاب:	334 صفحة.

تقديم:

التاريخ الملتوي لضريبة فلاحية: هو عنوان مقدمة الكتاب التي أعدها الأستاذ المصطفى بوعزيز، مبرزا فيها السياق العام الذي جاء فيه هذا البحث المتميز للمؤرخ الطيب بياض، على مستوى البحث الأكاديمي المغربي، ومشيدا بهذا العمل الذي شكل إضافة مهمة للمدرسة التاريخية المغربية، إذ أنه يندرج في خانة البحوث التي تهتم بالتاريخ الاقتصادي للمغرب، كاهتمام جديد على مستوى ساحة البحث التاريخي ، هذا بالإضافة إلى انفتاحه على علوم مساعدة أخرى من أنثروبولوجيا وسوسيولوجيا، فلا بد لكل بذرة من وسط تنبت فيه، و كذلك كان الأمر بالنسبة لضريبة الترتيب، التي و إن كانت شأنا اقتصاديا محضا إلا أنها ولدت في بيئة لها خصوصيتها وترعرعت في ظروف تاريخية استثنائية في مغرب القرن 19 و بداية القرن 20، مسار شائك حافل بالعديد من الأحداث التي عصفت بهذه التجربة و غيرها، قبل أن تحتويها وتنشئاها تحت مظلتها، حين أضحى الاستعمار واقعا مفروضا، بعد أن كان مجرد تخطيط و مكائد تحاك من كل جانب. ومن هذا المنطلق كانت الإشكالية التي حاول من خلالها المؤرخ رصد العوامل التي حالت دون إنجاح هذا المشروع الطموح الذي راهن الحسن الأول من خلاله على استئصال آفة الحماية القنصلية، وضمان مداخيل جبائية قارة، وتلطع خلفه عبد العزيز من بعده، إلى إقامة نوع من العدل والمساواة بين الرعية، ومن تم كان لا بد من النبش في عوامل فشل التجربة، والمتمثلة في ثالوث: المخزن والقبائل والقوى الأجنبية. فتاريخ الترتيب، يفضي عبر زاوية نظر دقيقة إلى الإحاطة بأهم عوائق الانتقال إلى التحديث والحداثة في القرن التاسع عشر المغربي، حيث يضع اليد على جملة التعقيدات التي حالت دون نجاح الإصلاحات التي نادت بها القوى الغربية والتي قبلها المولى الحسن الأول. وهكذا جاء السؤال عن السيرورة التاريخية للأحداث التي حددت السياق العام لميلاد ضريبة الترتيب، فمن مؤتمر مدريد سنة 1880إلى إصدار قانون 30 مارس 1915؟كيف تم رسم سيناريو نظام الترتيب وما أثر ذلك على المجتمع المغربي؟

ولفك لغز هذا المسار الذي لم يكن سهلا ولا واضح المعالم، جاءت دراسة المؤرخ بياض قائمة ليس فقط على سرد الأحداث التاريخية وإنما على تشريح العديد من البنيات السوسيواجتماعية في تداخلها مع البنية الاقتصادية، حيث اشتمل البحث على أربعة أبواب، كل باب تضمن ثلاث فصول باستثناء الباب الرابع الذي حوى أربعة فصول، وكل باب استهله المؤرخ بمقدمة ممهدة وختمه بخلاصة مركزة. واعتمد المؤرخ ببليوغرافيا غنية كما وكيفا، لم تكن محط استقاء للمعلومة فحسب ولكن شكلت مجالا خصبا للمقارنة و التمحيص بل للتشكيك والانتقاد خاصة فيما يتعلق

بالدراسات الكلونيالية، فالمادة المصدرية مع وفرتها تم توظيفها بطريقة ذكية، طرقت العديد من القضايا التي خدمت إشكالية البحث.

معيقات الترتيب: معيقات التحديث و"الحداثة" في مغرب مطل على القرن العشرين

شكلت ضريبة "الترتيب"، نموذجا لمجموع الإصلاحات التي ما فتئت أصوات القوى الغربية تتعالى للمطالبة بها في مغرب منتصف القرن التاسع عشرو مطلع القرن العشرين، وذلك خدمة لمصالحها، وكتجربة جديدة تلبس لبوسا "غربيا" فإنها ما فتئت تتأرجح بين الضرورة والمنع والتنفيذ والتأجيل، ليشكل الحائل دون نجاحها نموذجا لما عرفه المغرب من معيقات للتحديث، تمثلت أساسا في الأرضية التي اسنبتت فيها هذه الإصلاحات، وقد لخصها المؤرخ في ثالوث: المخزن والقبائل والقوى الأجنبية.

أرضية الإصلاح: البادية المغربية بنيتها الاقتصادية ومنظومة القيم القبلية

شكل الحديث عن البادية المغربية في علاقتها بالبنية الاقتصادية والاجتماعية لمغرب ما قبل الاستعمار، مدخلا مهما لدراسة واقع إنتاج البادية المغربية، والذي جاء من منطلق: أن لا ضريبة بدون إنتاج ولا إنتاج بدون شروط سليمة ومحفزة (ص:17) هذه الشروط التي وحينما انتفت استحال معها ظهور طبقة مزارعين تأخذ بزمام الريادة. فمن خلال الرحلات الأوروبية إلى البادية المغربية ومقارنتها بالرحلات في الاتجاه المعاكس إلى الضفة الاخرى، "رحلة ميشيل دو فوكو ورحلة الصفار نموذجا"، والتي رسمت صورة قاتمة عن البادية المغربية، ذكر المؤرخ في المقابل ما سجلته جولة جون دريموند هاي الذي افتتن بغنى الأراضي المغربية. ولكن بين هذه النظرة وتلك، فقد كانت البادية المغربية تعيش فعلا أزمة معاش، تندرج في سياق تاريخ الزمن الطويل، لم يكن المتسبب فيها العوامل المناخية فحسب، بل شكلت مظهرا لغياب الإرادة في التدبير الاقتصادي. ظواهر طبعت مغرب نهاية القرن19 وبداية القرن 20، حيث جعلته لا يتجاوز حدود القلة والكفاف، وظل غير قادر على توفير وضمان تغذية ساكنته، فبالأحرى توفير ما من شانه تحريك عجلة النمو، فقد ظل المجال الفلاحي غير موجه، وفي ظل غياب دراسة تعتمد نظرية اقتصادية، فقد خاب أمل الباحثين في تبني اتجاه معياري، وهذا مرده أن المخزن لم تكن له من الأساس سياسة اقتصادية واضحة.

لم تكن البنية الاقتصادية للبادية المغربية وحدها سببا في عرقلة النمو، و لكن تنظيمها القبلي أيضا شكل عاملا مساهما، حيث رصد المؤرخ المعيش اليومي و النسيج العلائقي لمكونات القبائل المغربية، كعناصر تفاعلت في تنظيم اجتماعي اتسم بالصراع تارة و المصالحة تارة أخرى، مما أثر على الحياة الاقتصادية للبادية و تدبير شؤونها السياسية،

كما رصد البيات الذهنية، التي عوض أن تواكب المتغيرات و تتفاعل معها، شكلت في المقابل أداة التوازن المفضي إلى إبقاء الوضع على ما هو عليه، ومن مسببات ذلك تفكك البنية الأساس في عملية الإنتاج وهي الأسرة الكبيرة وتحول نمط التآزر داخل القبيلة إلى نظام سخرة لفائدة المخزن و ذوي النفوذ (التويزة)، كما أن الزعامة داخل القبيلة لم تكن تؤشر إلى تناوب حقيقي يلغي الاستبداد، وهو ما أفرز في نهاية المطاف **نمط إنتاج معاشي**، نزع نحو الكفاف (المعاش)عوض التراكم (الكسب). وهو المفهوم الذي نحته المؤرخ بعد بحث معمق تداخلت فيه المنوغرافيات بالدراسات الإثنوغرافية والسوسيولوجية.

ساهم نظام القيم داخل القبيلة بمظاهره المتعددة: من تويزة وفطرة وصدقات، في تكريس العنف المادي والرمزي للمخزن حيث زاغت هذه الممارسات عن بعدها التضامني ومسحتها الدينية، لتتحول إلى سخرة وضرورة، زادت من واقع الاستغلال والشطط الجبائي. وهو واقع لم يكن ليفضي إلى إنتاج تراكمي يغير نمط عيش القبيلة ويجدد نظام قيمها بشكل يسهم في نموها، كما لم يكن ليوفر شروط خلق نمط مغاير في التفكير، يدفع بهذه الشريحة من المجتمع للوعي بواقع الاستغلال الذي ترزح تحته وتستسلم له بمبررات أخلاقية. فوحده الوعي بحقوقها، كان كفيلا لتسهم البادية المغربية في مشاريع تنموية اقتصادية واجتماعية كما ساد في الضفة الأخرى من حوض المتوسط (ص62).

وهو نفس ما حدث في **الحواضر** التي لم تنبت فئة من التجار بمواصفات النموذج البورجوازي العصري.

ثقافة الاكتناز ومثبطات ظهور بورجوازية مغربية

عرت الأزمات النقدية التي ما فتئت تتوالى على المغرب منذ منتصف القرن 19، عن قلة وعي المغاربة بأهمية النقد، فبالإضافة إلى ما خلفته من آثار على الحركة الاقتصادية للبلاد و شل للقدرة الإنتاجية، فقد كشفت للباحثين عن قلة وعي المغاربة بأهمية النقد، إذ كانت ثقافة هذا الأخير جنينية لديهم، بالنظر للتطور الذي عرفه في أوروبا، الشيء الذي قاد المخزن إلى السقوط في الارتجالية في معالجة المشكل وتبني الإصلاحات، كما وأسهم التجار الأجانب في إحباط أية محاولة في هذا الباب لا تخدم مصالحهم، لتتعمق الأزمة بعد حرب تطوان، التي أبانت مخلفاتها المالية: (تعويضات الحرب للإسبان التي أفرغت بيت المال ودفعت السلطان بطلب مساهمات القبائل) عن عقلية كانزة منافية للنشاط الاقتصادي، وهو ما رأى المؤرخ أنها عمقت من الأزمة النقدية التي أجهضت المشاريع الطموحة لفئة التجار الفتية، أما الأغنياء و ذووا النفوذ، فقد عملوا على كنز النقود و لم يساهموا في ترويجها و استثمارها، مما زاد في تعطيل وثيرة النماء، المنتجات المرتبطة بالقوت اليومي أيضا، احتفظت بطريقة "المقايضة"، بعيدة عن الانخراط في ما كان يعتبر "مغامرة" التداول النقدي.

انطلاقا من إيمان المؤرخ بياض بالفرضية التي تقول: "أنه لا مجتمع بدون اقتصاد، ولا اقتصاد بدون إنتاج، ولا إنتاج بدون طبقة منتجة تسعى للكسب عبر الاستثمار والرواج، فإن تعطلت هذه الأخيرة أو عجزت لسبب من الأسباب عن أداء وظيفتها، ندر الإنتاج وأصبح الناس يقتصرون في مطلبهم على المعاش ولا يفكرون في الفائض المفضي إلى الرواج. لذلك فتمهيد سبل النماء ييسر أمر الجباية والعطاء ويضمن للبلاد حالة الاستقرار والرخاء" (ص42). انطلاقا من هذا الاعتبار جاء الحديث عن" طبقة التجار الوطنية؛" حيث تعددت الدراسات التي تناولت موضوع "البرجوازية المغربية،" و تضاربت الآراء بشأن وجود هذه الطبقة أو انتفائها في مغرب قبل الاستعمار، بحيث رأى المؤرخ استحالة وجود خيط ناظم يمكن من إيجاد صيغة توفيقية بينها، فمن دراسة نورمان سيكار الذي دافع عن وجود بورجوازية فاسية قبل الاستعمار، إلى احترام التأصيل النظري للمفهوم ، و الذي دعا إليه إبراهيم بوطالب و هو الموقف الذي تبناه المؤرخ، نفس ما ذهب إليه عبد الله العروي في كون بنيات المغرب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لم تهيء الشروط لإنتاج رأسمالية حديثة و لا طبقة بورجوازية، فما هي أسباب عجز فئة التجار المغاربة عن الظهور كقوة رائدة؟

يعود السياق التاريخي لهذه الأسباب، في نظر المؤرخ بياض إلى العهد السعدي، فمنذ أن دخل المخزن في عهد السعديين على الأقل في المشاريع التجارية من خلال وكلاء يهود وأجانب وألحق بهم بعض التجار المسلمين، كما وأقدم على احتكارات سلطانية لبعض المنتجات المحلية وخاصة المربحة منها، من هنا بدأت "مزاحمة الحكام للرعية في أسباب العيش" حسب أحمد بن المواز(ص45). و قد تناول المؤرخ بالبحث فئة التجار الوطنية التي لم ينصفها المخزن بإثقال كاهلها بالجبايات كما فوت عليها فرصة التعامل مع التجار الأوروبيين لاكتساب الخبرة نظرا لاحتكاره هذا الجانب فلم تستطع هذه الفئة المخنوقة، أن تبلور بديلا حداثيا كنظيرتها الأوروبية، والتي انتظمت في وحدات إنتاجية (المانيفاكتورة) أنتجت تراكما ماليا ساهم في المركنتيلية التجارية، حيث بقيت فئة التجار المغربية مفتقدة لروح المبادرة و تتحرك في الهامش المتاح لها من طرف السلاطين الذين يظهرون في هيئة الحماة الوحيدين لمصالحها، مما حال أيضا من بروز تعاون بين المدينة و البادية، بل و أدى إلى خلق حالة سيكلوجية عاشها سكان المدن خوفا من أي اجتياح قبلي محتمل، نظرا لتعدد الإكراهات التي كانت تؤدي إلى الغليان القبلي و تكون المدينة مسرحا له.

كانت لغة التحريم سيفا يسلط على رقاب التجار، فأدت إلى التضييق على نشاطهم؛ حيث عرض المؤرخ فتاوى مجموعة من علماء المغرب التي امتدت في الزمن فلم تقتصر فقط على القرن الثامن عشر (العالم محمد القادري نموذجا)، بل استمر شجب العلماء للتعامل مع التجار الأوروبيين ونعت كل المتاجرين معهم بالخونة رغم مرور قرن من الزمن، وشمل التحريم المتاجرة ببعض أنواع السلع كالسكر والتبغ ... وتعرض التجار المغاربة في المقابل لأنواع الابتزاز المادي

للمخزن لتمويل مشاريعه الجهادية، كلها عوامل لم تدفع هذه الفئة إلى خلق مشاريع حداثية، بل ظل الجمود و الريبة و التوجس سيد الموقف. حيث استحال التكامل وانعدم الانسجام فلم يحدث التراكم ونجح دعاة الحفاظ على الوضع القائم في مسعاهم ولم يصب متزعمو التغيير والإصلاح مرماهم، إلى حين الاحتلال الفرنسي الذي سيرتب البيت المغربي في البوادي والحواضر وفق ما تشتهيه النفس الإمبريالية (ص 48).

جهاز المخزن بين خلق المبادرة وإقبارها

من التساؤل عن قدرة القبائل على توفير الجبايات إلى التساؤل عن قدرة الأجهزة المخزنية على تصريف قانون جبائي جديد وإخضاع كافة المغاربة له قبل الأجانب وإلزام المحميين بالتجاوب معه. جاء الباب الثاني للحديث بإسهاب عن جهاز المخزن، و هو الجهاز الذي كان على عاتقه السهر على تطبيق "الترتيب" وكان المفترض فيه إنجاح التجربة، فكان لزاما سبر أغواره من المركزي إلى المحلي لتحديد شكل العلاقة داخله، حيث نسج المؤرخ بياض تصورا جديدا للمخزن،(ستكون لنا عودة للحديث عن المصطلح و أهميته)، كما وعرج المؤرخ على شكل تفاعلات هذا المخزن مع متغيرات الواقع التاريخي حيث لم يحمل معه مؤشرات تحوله في يوم ما إلى جهاز دولة على الطراز العصري، و هذا ما سعى إلى كشف خباياه من خلال سياسات ثلاثة سلاطين وحاجب فرغم مجهودات الإصلاح إلا أنها ارتطمت بواقع مخزني، جعل المؤرخ يقر بصعوبة تصنيفه ضمن أي صنف من أنظمة الحكم خاصة عند تحديد المسؤوليات داخل أجهزته لأن صاحب القرار فيه يحتاج إلى قرار(ص160).

كان المخزن في فترة حكم الحسن الأول في أوج قوته ورغم ذلك فلم يأنس فيه آية الأمان، فظلت شخصيته طاغية مهيمنة على مجموع الجهاز المخزني الذي تحول إلى أداة تنفيذية غير قادرة على اتخاذ أي شكل من أشكال المبادرة (ص 97) وللمحافظة على ولاء خدامه، فقد أغدق عليهم السلطان بالعطايا والامتيازات.

ورغم ذلك فقد عمد السلطان وهو يؤسس للإصلاح، الحفاظ على التوازنات بين نظرة المخزن الذي كان يسوده منطق عدم الرضى عن كل جديد خاصة من لدن الهيئة التنفيذية التي ترى في كل مستجد بدعة، وتفادي نقمة الأوساط الأجنبية كشكل من "أشكال التقية"، فهو بين مرتاح لإبقاء الوضع على ما هو عليه والحفاظ على التوازنات وإبعاد المنافسات، وبين إظهار التجاوب مع مشاريع التحديث التي أمعنت القوى الأجنبية في المطالبة بها، والرغبة في ربح الوقت لتهييئ الشروط وترتيب الأمور.

بعد وفاة الحسن الأول، شهد المخزن هيمنة مؤسسة الحجابة في شخص الوصي على المولاي عبد العزيز: الصدر الأعظم " با حماد"، حيث أماط المؤرخ اللثام عن هذه الشخصية التي قادت المغرب في فترة حساسة من تاريخه، وما آلت إليه مؤسسة المخزن من سيادة الرشوة والزبونية داخليا، والسعي لنيل رضى الخارج وإن كان على حساب المصالح العليا للبلد والحفاظ على سيادته.

أما السلطان عبد العزيز، فسيجد نفسه بعد وفاة الحاجب باحماد سنة 1900 في مواجهة مخزن منقسم على نفسه بين فريق يساند دعوات الإصلاح الإنجليزية، بزعامة وزير الحرب المهدي المنبهي، والفريق المؤيد للجانب الفرنسي بقيادة وزير الشؤون الخارجية عبد الكريم بن سليمان، وتيار محافظ تمثل في الوزير الأعظم فضول غريط الأندلسي. وبالموازاة مع هذا التشرذم المخزني فقد كان المولى عبد العزيز واقعا تحت ضغط الإلحاح الأوروبي لإجراء الإصلاح حسب مخططاته، بالإضافة لأزمات متوالية ومتشابكة، تمثلت في ثورة بو حمارة وسياسة القروض الأجنبية والاتفاقيات بين الدول الأوروبية وفرنسا، للحسم في المسألة المغربية لينتهي الأمر بمؤتمر الجزيرة الخضراء 1906 وما تلى ذلك من احتلال فرنسي لـ وجدة والشاوية. وهو ما أفضى إلى نهاية عهد وبداية عهد جديد مع المولى عبد الحفيظ، الذي ستشهد فترة حكمه تزايد نفوذ الجهاز المخزني، مستفيدا من أزمة حكم السلف ليوسع دائرة نفوذه المجالي و السعي إلى الارتقاء في السلك المخزني والطموح للاستوزار؛ حيث سيعدد المؤرخ نماذج من السلك المخزني أمعنوا في زيادة الأعباء الجبائية على الرعية، كالمدني الكلاوي صهر السلطان ووزيره الأعظم؛ حيث باتت الجباية المورد الذي سعى من خلاله المخزن إلى حل أزماته المالية بعد أن استنفذ مقوماته الاقتصادية التي باتت تصرف جلها في أداء أقساط الديون، مما عمل على تقزيم دائرة نفوذ السلطان الذي اقتصر في نهاية المطاف على القبائل المحيطة بفاس، التي تم إرهاقها بالضرائب مما جعلها في انتفاضة دائمة على سلطة المخزن حتى انتهى الأمر بحصار فاس ربيع 1911 (128)، غير أن الأمر لم يستتب أبدا في مصلحة المولاي عبد الحفيظ "سلطان الفرنسيين" كما بات يلقبه شعبه الذي بعد أن حوصر بفاس من طرف القبائل الثائرة، ألفى نفسه مضطرا للاحتماء بجنود الاحتلال ثم موقعا على معاهدة الحماية في مارس 1912.

وبعد أن تطرق المؤرخ لمفهوم المخزن وخصوصياته ووظائفه في الفصل الأول من هذا الباب، عاد في فصله الأخير بدراسة معمقة لشبكة العلاقات داخل المخزن و نوعيتها بين المركز والهامش من أشراف وأعيان ومراسلات ووفود، مع الوقوف على دور قياد القبائل والأمناء في هذه التركيبة من العلاقات ممن لا يخفى دورهم ورهانات السلطة عليهم، ليقف المؤرخ على نوع جديد من الحكم المتحرك في المجال، فيما بات يعرف "بالحركة السلطانية" على عهد المولاي

الحسن الأول، حيث بات المخزن جهازا متحركا تنوعت تركيبته و آليات اشتغاله، مع كان ما أفرزته هذه الحركات من تبعات على مختلف القبائل التي حطت بها.

تطور المخزن إذا وفق شروط الواقع التي أفرزته كشكل للسلطة، و تفاعل مع هذا الواقع بشكل نفعي "واقعي"، يؤمن له استمراريته غير مسكون بهواجس أسئلة لم تندرج ضمن اهتماماته المصلحية، لذلك اقتصر المؤرخ على تشريح الواقع دون إصدار حكم قيمي فيما ذهبت إليه بعض الدراسات، التي تحدثت عن مجتمع الدولة أو اللادولة، خاصة و أن ريشة التجميل الحداثي أمسكت بها فيما بعد يد فنان أجنبي، لتعكس اللوحة ازدواجية في شخصية من أراد أن يخلص للموروث فعجز عن صيانته، وداهمه الجديد فلم يقو على صده، فحاول التوفيق بينهما فازدادت اللوحة إبهاما و أضحى فك رموزها وطلاسمها صعبا، و قراءتها و تصنيفها صعب المنال (ص 85).

التدخل الأجنبي بين مصدر لفكر التحديث ومعرقل له

بعد أن قامت الدراسة بتشريح الأرضية التي جاء فيها إقرار ضريبة الترتيب، جاء الباب الثالث منها للتعريف بهذه الجباية المستحدثة على عهد المولاي الحسن الأول، وكان من الضروري التأصيل للوضع الجبائي القائم أنداك، قبل الشرعنة لتجربة غربية.

كان المخزن يعتمد على اقتصاد الغنيمة و الجباية عوض التحفيز الإنتاجي في علاقته بالقبائل، وهو وضع ظهرت عورته بعد حرب تطوان، و بالرجوع إلى أنواع الضرائب السائد لذا القبائل و الوقوف على مكامن الخلل فيه، توصل المؤرخ بياض إلى عدة اختلالات كانت تعتري النظام الجبائي آنذاك: حيث لم تكن كل القبائل تتحمل هذا العبء، وكلما ضاق المجال الجبائي ارتفعت تكلفة الضرائب، بل حتى داخل القبيلة نفسها لم يكن كل الأفراد سواسية أمام استخلاصها، أضف إلى ذلك الأسلوب المجحف للجباية؛ حيث لم يعد هناك مجال للحديث عن ضرائب شرعية، إذ لم يبق منها سوى الاسم، بعد أن أضحى الواجب يحدد سلفا وبأضعاف مضاعفة تراوحت عشر مرات وثلاثين مرة مما تأمر به التعاليم الإسلامية، كما أنها طالت كل شيء من القمح والشعير حتى الجبس والجير ص (168) بل تعداه إلى ضريبة بشرية كجيش يجهز بالخيل و المؤونة و يشارك في الحركات. أماط المؤرخ اللثام أيضا عن الهدايا التي كانت تقدمها القبائل للسلطان، والتي أضحت ملزمة لهم في الأعياد، فتحولت من دلالتها اللغوية الرمزية إلى واجب أثقل كاهل القبائل، وفتح باب المنافسة بين القياد للتقرب من السلطة على حساب الرعية.

هي إذا بنية مهترئة كانت تحتاج إلى "إصلاح"[1] أو إلى ترميم حسب ما ذهب إليه المؤرخ، هنا تأتي ضريبة "الترتيب" كمفهوم وقف على تعريفه المؤرخ تعريفا دقيقا، حيث وبعد عرض الكثير من التوصيفات تبنى المؤرخ دلالة الترتيب باعتباره تجربة أقرب إلى الاختبار، إذ شكل صيغة مرنة لا هو بالنظام كما فهمه فقهاء المغرب في القرن19، ولا هو بالإصلاح كما نظر إليه سفراء الدول الأجنبية، بل هو نزع للتوفيق مع مراعاة مصالح المخزن، ولذلك لم يتجاوز سقفه حدود الترميم تجنبا لأي انقلاب محتمل، (ص 176).

لعب كل من الصفار الملهم، و جون دريموند هاي المرشد، دورا في حمل المولاي الحسن الأول على هذا "الإصلاح"، وكان الرهان قائما على محاصرة الأجانب والمحميين في سن ترتيب 30 مارس 1881 عقب مؤتمر مدريد، وكما أن الحماية القنصلية كانت عاملا من عوامل عقد هذا المؤتمر وإقرار الترتيب، فإنها كانت إحدى مسببات إخفاقه؛ لأن عدم انضباط الأجانب في أداء الضريبة المستحدثة، جاء كرد فعل اتجاه عدم قدرة المخزن على ضبط رعاياه وكذا المحميين، فقد شكلت الحماية القنصلية التي قام المؤرخ بتفصيل السياق التاريخي الذي ظهرت فيه و دواعي نشوئها، داء عضالا استشرى في كل ربوع المغرب بل تغلغل في صفوف المخزن نفسه، ولم تشكل عائقا أمام إنجاح الترتيب فحسب بل كانت عاملا مهما في بداية النهاية للسيادة المغربية. عمل المولاي الحسن الأول بالتعامل بمرونة مع التجميد الذي لحق ترتيب 1881، وقرر إنشاء ترتيب جديد سنة 1884، اقتصر على المغاربة غير المحميين من سكان بعض القبائل، غير أن هذا الأخير جاء محكوما بظروف التجربة الأولى رغم السعي إلى الاهتمام بالجانب الإحصائي للسكان والسعي لاستئصال آفة الحماية من خلال القضاء على بعض مسبباتها كالفقر والظلم. إلا أنه جاء غاية في الغموض والالتباس مما فتح الباب أمام شتى أنواع التجاوزات كما وعجز عن حل مشكلة الامتيازات بالنسبة للأجانب وأهل الحمايات والشرفاء. وهكذا لخص المؤرخ لهذه التجربة بقوله: "كان من الطبيعي أن تشوب مجموعة من الشوائب كل تجربة حاولت أن تتلمس طريقها إلى التنفيذ، سيما إذا كانت ذات نزوع تجديدي، وتسعى إلى ترسيخ قيم غريبة عن الوسط التقليدي الذي هو مجال التجربة، فيحتاج الأمر إذ ذاك فعلا مع الترتيب كضريبة إلى ترتيب عام ممهد له" (ص213). وقد عمل المؤرخ على التوصل إلى تقييم كمي للتجربة من خلال السجلات والقوائم الحسابية التي لم يكن إدراجها من باب الترف الفكري، بل بغرض الكشف عن كون تجربة الترتيب الحسني لم تكن صرخة في واد بل فكرة تحتاج إلى مقومات التفعيل (ص217)، وأن هزالة مداخيل هذه الضريبة الجديدة و محدوديتها في المجال هو ما جعل بعض من التفت إليها من الباحثين يحكم عليها بالفشل، بينما أعرض الكثير منهم عن التجربة، حيث لم يذكروا سوى ترتيب مولاي عبد العزيز.

وكأي سلطة تسعى إلى تعزيز نفوذها داخل مجال حكمها، ماهي الرهانات التي كان المولى الحسن الأول يسعى لكسبها من خلال إقرار الترتيب؟ أول الرهانات تمثل في احتكار السلطة الرمزية المتمثلة في إمارة المؤمنين، من خلال تحجيم نفوذ قوتين منافستين له في المجال الديني وهما الشرفاء والعلماء. فكيف سيتسنى له ذلك بإقرار ضريبة وضعية؟ يرى المؤرخ أن ما قام به السلطان في هذا الباب كان هروبا إلى الأمام وإخضاع الجميع للأمر الواقع فقد كان من الحكمة تشذيب شجرة الشرفاء وإزالة عبء من لم يعد يجدي نفعا للسلطة. أما العلماء فتراجع أعدادهم كان مؤشرا لتراجع قوة نفوذهم وسلطتهم التقريرية، مع نهاية القرن التاسع عشر، كما ذهب إلى ذلك عبد الله العروي وذكره المؤرخ ص (229).

الرهان الثاني تمثل في التحكم في السوق الاقتصادي، من خلال أخذ الحبوب عينا، والتحكم في طريقة استعمالها، بحيث يلبس السلطان عباءة التاجر، وأما سياسيا، فكان الرهان الثالث قائما على الإمساك بزمام الأمور، وتعميم الحكم المخزني على مجموع البلاد، وذلك بإضعاف نفوذ الزعامات المحلية، حيث جعل الترتيب من السلطان، يظهر كمنقذ للرعية من غطرسة الجباة، و كذا من الجوع و الفقر، بفضل ما أ خفاه في خزينته من عائدات الضرائب، كما راهن السلطان من خلال الترتيب أيضا، على تقوية الكيان الدبلوماسي في زمن تزايدت فيه الأطماع الخارجية حيث بات من الضروري تبني دبلوماسية الرد و الاقتراح التي أنجبت مؤتمر مدريد.

خلف الترتيب آثارا عميقة نوعيا في نهاية المطاف، والتي كان أخطرها تهيئ الأرض المغربية للاحتلال، من خلال الاستفادة من المجال والشرعنة لتواجد ممثلي القوى الأجنبية، بدعوى تقييم التجربة، والأدهى من ذلك سيادة لغة التشريع المشترك في المجال الجبائي في بنود قانون 30 مارس1881؛ حيث سيتحول مشروع الترتيب إلى قانون جبائي في خدمة مخطط الاحتلال، وهو الأمر الذي سيتجذر أكثر مع مولاي عبد العزيز.

فمن خلال الترتيب العزيزي سيكون الرهان أيضا على الإصلاح الجبائي، لإخراج المخزن من مأزقه المالي، لكن كيف سينقلب المشروع من الإصلاح إلى التخريب بعد أن زاغ عن مراميه؟ وهل كانت الفكرة إحياء لقانون 1881، أو جاءت بإيعاز أجنبي مبني على شروط؟ أفرز المؤرخ جزءا مهما من الفصل الأول في الباب الرابع، لظروف وحيثيات عودة الترتيب مع السلطان مولاي عبد العزيز، وذلك من خلال استعراض ثلاثة مواقف مع بيان حجج كل منها:

الموقف الأول كان للفقهاء والكتاب، وإجماعهم على كون الفكرة من وحي الأجانب، ولا يذكر أحد أن لها أصل في سالف عهد من تاريخ الجباية في المغرب.

الموقف الثاني استقاه المؤرخ من المصادر المغربية كموقف الحسن بن الطيب بن اليماني بو عشرين، ومحمد بن الحسن الحجوي والمشرفي والسليماني بن الأعرج، التي التفت جلها حول الدراسات الأجنبية في اعتبار الأجانب وخاصة الإنجليز هم من أوحى إلى السلطان بالترتيب.

الموقف الثالث هو لمحمد غريط في فوائد الجمان، الذي انفرد بأن جعل سفارة وزير الخارجية عبد الكريم بن سليمان العائدة من جولة في فرنسا وموسكو سببا في إنشاء ضريبة الترتيب.

و ما يحسب لهذه الدراسة أنها و إن اعتمدت على دراسة ميشو بلير سواء في مقارباتها السوسيولوجية أو النظم الاقتصادية و خاصة الجبائية[2] إلا أنها كانت تتوخى الحذر في التعامل معها كدراسة جاءت في الأساس لخدمة المصالح الكلونيالية، وإذا كانت كل الدراسات الأجنبية، في هذا الباب، قد حذت حذو ميشو بلير دون تمحيص، فإن المؤرخ بياض نبه إلى الخطأ الذي وقع فيه هذا الأخير، و الذي جعل البند الثامن من قانون 30 مارس 1881، هو البند المؤسس لإحياء فكرة الترتيب، في حين أن البند السابع هو الذي أشار إلى إمكانية إعادة النظر في إجراء تعديل على هذا القانون. كما ودحض المؤرخ مزاعم الأطروحة الاستعمارية، بتبيان الأخطاء في تحديد البنود وانعدام الدقة في ضبط التواريخ. ولتحري الدقة أكثر فيما ذهبت إليه هذه المزاعم، أشار المؤرخ إلى أنه من غير المعقول أن يكون بند في القانون الآنف الذكر، ركيزة استند عليها مولاي عبد العزيز في إخراج الترتيب للوجود، وهو الذي يشترط الموافقة القبلية لنواب الأجناس على أي تعديل، في حين أن السلطان انفرد بقراره رغم معارضة الجانب الفرنسي، هذا الانفراد في اتخاذ القرار هو الرأي الذي تبناه المؤرخ، الذي رأى في تصرف السلطان مواجهة غير محسوبة العواقب، وذلك في وضع الدول الأجنبية أمام الأمر الواقع من خلال إصدار "كتابه الشريف" المتمثل في ظهير سنة 1901، والذي أورده المشرفي، ولم يكن هذا النص الوحيد، فقد عرض المؤرخ إلى جانب هذا الظهير لائحة تفسيرية له، ونصا ثالثا هو عبارة عن ترجمة لقانون الترتيب، الذي وقع الاتفاق عليه بين النائب السلطاني بناصر غنام وممثلي الدول الاجنبية في 23 نونبر 1903.

إسقاط الترتيب بأياد خارجية و داخلية: كانت سنتان من التسويف و المماطلة الفرنسية في قبول الترتيب، كفيلة بإدخال المخزن العزيزي في أزمة مالية خانقة، لاسيما و أن المخزن ارتكب خطأ فادحا بإلغاء جميع الضرائب، قبل أن ينال موافقة القوى الموقعة على معاهدة الجزيرة الخضراء على سن الترتيب، هذه الورطة المالية جعلت المخزن يسقط في شرك القروض الفرنسية و هو ما كانت تسعى إليه الحكومة الفرنسية عكس ما روجت له الرواية الاستعمارية: من أن التسويف جاء من أجل تحصين الأجانب و المحميين من شطط المخزن الجبائي، أو تخوفا على نفوذ شرفاء وزان

المحميين كما جاء عند لو بيل Le Bel، أو مخافة إثارة مشاكل داخلية للمخزن تنجم عن معارضة الرعية كما ذهب لذلك ميشو بلير Michaut Bellaire.

أما على الصعيد الداخلي فقد ساهمت دسائس ومكائد بين وزراء المخزن على إسقاط الترتيب، حيث لم يعمل أولئك سوى على استنزاف خيرات البلاد وتصفية حسابات شخصية، أو عمالة لمصالح دولة أجنبية. كما أن عدم تقدير المخزن للأمور، واستخفافه بالواقع المشحون، وذلك بتعطيل الزكاة الشرعية وإخراجه للترتيب دفعة واحدة بدون تدريج، شكل ضربة قاسية للمشروع. وهو ما ذهب إليه المشرفي والحجوي وبوعشرين، ولخصه محمد المنوني بقوله "من بين الأسباب الداخلية للنكسة أن هذه الحركة التجديدية لم تتقدمها توعية للقاعدة الشعبية بمزايا الإصلاحات ولم يراع في تطبيقها الشعور العام بالتحفظ إزاء الأجنبي" وكأنه بذلك استلهم روح مقولة منتيسكيو "ليس هناك ما يهز الناس أكثر من المساس بطقوسهم وعوائدهم" (ص277). وهكذا جاء إجماع كل القوى الفاعلة في البلاد على إسقاط الترتيب، ولا أدل على ذلك ما ورد في محضر إقالة مولاي عبد العزيز ومبايعة مولاي حفيظ، أنه عمل على "تبديل الزكاة بالترتيب".

بداية فصل جديد للترتيب مع مولاي عبد الحفيظ على يد الفرنسيين، بين نيل الرضى الشعبي ونيل الاعتراف الأجنبي، وجد الخليفة نفسه مجبرا على تأييد مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء، بإيعاز من الجانب الفرنسي، وتبني ما اعتبر إدانة لسلفه ويتعلق الأمر بضريبة الترتيب. وبعد سنوات من الاضطرابات عاد القواد في خريف 1909 لجبي الضرائب الفلاحية، و لكن هذه المرة بشكل مؤطر و بتوجيه فرنسي، خاصة في الشاوية كتجربة سيتم تعميمها على ربوع المغرب، في نفس الوقت الذي أدى فيه الشطط الجبائي وابتزاز المخزن المتهالك للرعايا إلى التمرد على السلطة المركزية، لتجد فرنسا نفسها في وضع مريح بعد معاهدة الحماية؛ حيث لم يعد الأمر سوى تحصيل حاصل، إذ منحت المعاهدة للفرنسين خاصة في فصليها الأول والسابع، صلاحيات واسعة لفرنسا لإدخال الإصلاحات التي تراها "نافعة" لإصلاح مالية المغرب، وبخصوص الترتيب فقد عملت على تحيين قانون 1903 مع شيء من المرونة في التعامل، مطبقة ما تم القيام به كتجربة في منطقة وجدة و الشاوية، فلم تراهن في البداية على مداخيل مالية مهمة، ليتم بعد ذلك تعميم المسألة على ربوع المغرب سنة 1913، قبل صدور الظهير النهائي المنظم للترتيب في 10 مارس 1915.

قراءة في أهمية المفهوم عند المؤرخ الطيب بياض

المخزن والقبيلة والترتيب والبرجوازية كلها مفاهيم عمل المؤرخ على البحث عن تفسيراتها الاصطلاحية وسبر أغوار سياق نشأتها التاريخية قبل أن يتوصل بحنكة المؤرخ الباحث إلى إعطائها بعدا تحولت معه من مجرد مصطلحات وصفية إلى مواضيع تاريخية.

القبيلة: تعددت الدراسات الأثنوغرافية والسوسيولوجية الأجنبية، حول تشخيص بنية المجتمع المغربي و مكونات تنظيمه، و رغم خلفياتها الإيديولوجية فقد خدمت إلى حد كبير الباحثين المغاربة، الذين تناولوها بشكل نقدي، من خلال العديد من المنوغرافيات المحلية، لكن ما كان يصبو إليه المؤرخ بياض من خلال دراسته لمفهوم القبيلة، هو رصد المعيش اليومي من جهة، والنسيج العلائقي لهذه العناصر من جهة أخرى، و هي عناصر تفاعلت في تنظيم اجتماعي معين، اتسم بالصراع تارة، و الانسجام و المصالحة تارة أخرى، مما أثر على حياتها الاقتصادية و شؤونها السياسية، إضافة إلى رصد الأنساق الذهنية التي تأثرت بهذا الواقع الذي أفرزها، لكنها عوض أن تواكب المتغيرات و تتفاعل معها، شكلت أداة التوازن المفضي إلى إبقاء الوضع على ما هو عليه. فالقبيلة عند المؤرخ بقدر ما تظهر بمظهر التنظيم الاجتماعي الذي يستجيب لظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية تفرض نفسها، تجسد تعبيرا اقتصاديا ارتبط بنمط إنتاج معاشي. تكاملت عناصره لتغطية عجز القلة والكفاف، الحائل دون تحقيق الوفر المؤدي إلى إفراز أدوات تعبير أرقى تتفسخ فيها النظم القبلية في اتجاه مستويات سوسيوقتصادية أرقى، فهي وإن شكلت بعظامها وكوانينها وأرباعها وأخماسها تجمعا بشريا يتعايش وفق قوانين معينة وتنظيم خاص فوق مجال ترابي، قد يضيق ويتسع حسب الظروف، فإنها اعتبرت على مستوى شكل الإنتاج تجسيدا لتدبير علاقات إنتاج تطمح إلى الحفاظ على توازنات توهم بالهشاشة، لكنها تؤمن عناصر الاستمرارية في نفس الوقت. (ص51).

المخزن: وضعت الدراسات الأجنبية للمخزن المغربي توصيفات تخدم أجندتها، وكانت دراسة (ميشو بلير) المصدر الذي أخذت عنه باقي الأبحاث الكلونيالية، وفي المقابل لها قامت بعض الخطابات المغربية التي جاءت مدافعة عن المخزن كدراسة (محمد الحبابي) هذه الاختلافات الايديولوجية، في وضع مفهوم للمخزن، لم تسعف المؤرخ لإيجاد التوصيف المناسب، ما جعله يطرق أيضا باب الاختلافات النظرية حول المفهوم عند كل من اكنوش والعروي، واضعا في نهاية المطاف تعريفا للمخزن تجاوز التوجه الوصفي الميكانيكي المبسط ، إذ خلص إلى تعريف شامل جامع لجهاز صعب تصنيفه ضمن أي نوع من أنواع السلط، تعريف يتداخل فيه التاريخي بالاجتماعي والاقتصادي. ذلك أن أرخانية المخزن تؤكد غناه وتفرده، وأي محاولة لإفراغه في قوالب جاهزة، لن تعمل في نظر المؤرخ سوى على إفقار المفهوم والمعنى الذي يحيل على تجربة مغربية خاصة تطورت مع الزمن.

فالمخزن حسب بياض هو شكل الحكم وهيكله وآلياته، ظهرت نواته الأولى في وقت مبكر من تاريخ المغرب، وتفاعلت مع مختلف المكونات السوسيوثقافية والسياسية للبلاد، فعملت هذه الأخيرة على استنبات وإفراز باقي العناصر المهيكلة له حسب ما أملته شروط التطور التاريخي، وما اقتضته من استجابة متفاعلة مع المتغيرات الطارئة التي تفرض الإقحام والتطعيم والإصلاح والترميم، بتوظيف المباح والمتاح للتحكم في البلاد وساكنتها. وبما أنه ذو تكوين سيروري، لا بد من إدراك مسوغات حكمه التي تشكلت جدليا مع الزمن، وتكاملت عناصرها التي أضفت عليه طابع التفرد العسير الفهم. فمفهوم المخزن لا يمكن إدراك معانيه وأبعاده الدلالية دون التأصيل له بدراسته في علاقته بالمالكية كاختيار مذهبي رسمي للدولة، وتبعا لهذا الاختيار فيما يتعلق بموقفه من الإمامة والخلافة وشكل البيعة، بمعنى ضرورة الخلافة ووجوبها وشروط عقد الإمامة وصلاحيات الإمام، وواجبات الأمة. ودون التسلح بالنظرية الخلدونية المفسرة لتأثير نظام العصبية في تحديد نظام الحكم، القوي في المركز والضعيف في الأطراف. وما يستوجب ذلك في أمور السياسة. دون الانتباه إلى مركزية مفهوم الشرف بأثره الوازن في رسم الصلاحيات المخولة لمن يحتكر هذا الرأسمال الرمزي، و قوته الجاذبية في الإخضاع الروحي، متى تعذر التحكم المادي الفعلي المباشر، فقد تسنى للسلطان، باعتباره شريفا، توظيف العنف الرمزي بعدما احتكره مركزيا، وعرف كيف يستفيد منه محليا بتسخير النفوذ الروحي للشرفاء و الزوايا، الذي امتد كبقع زيت تلاقت لتغطي جل التراب المغربي، دون أن يثنيه ذلك عن ممارسة العنف المادي بجهاز تشكلت عناصره المختلفة تدريجيا عبر التاريخ، استجابة لطوارئ داخلية واستعدادا لدرء أخطار خارجية أحيانا أخرى. (ص74-75).

حرص المؤرخ على إعطاء هذا المفهوم لم يكن اعتباطيا، لأن عدم استيعاب كل العناصر المتفاعلة في رسم مشهد مغرب قبل الاستعمار، كان سيجعل من الصعب، إدراك معيقات التحديث وإخفاق محاولات التجديد، مما يستحيل معه لاحقا فهم السر في استمرارية التقليد والمحافظة إلى جانب المعاصرة، "فقد تعرض المثقف المغربي لازدواجية الممانعة والانجذاب كما تعرض في اتصاله بالحضارة الأوروبية في أواسط القرن 19 لعملية انجذاب مذهل، تأرجح بين الانبهار المثير وبين الارتباط بمرجعيته المؤسسة"[3]. وهي الصورة التي لا زالت تحكم كل مناحي الحياة في واقع المغرب الراهن. فبين التوفيق والتفريق، وقع النكوص والانفصام في مواجهة مخزن يأبى الاستجابة للمتغيرات الحضارية إلا وفق ما يساير هواه ويحفظ وجوده واستمراريته.

الترتيب: بين التفسير اللغوي والفلسفي والعلمي للكلمة، فإن المؤرخ كان يبحث عن المصداقية في نوايا السلطان المولى الحسن الأول من خلال إقرار الترتيب، حيث اتضح بعد تتبعه لسيرورة الأحداث رغبة السلطان في تبني خيار

التجديد مع إبقاء الأمور على عوائدها في نفس الوقت، مما يجعل التجربة ذات طابع اختباري تروم إلى الترميم أكثر منها إلى الإصلاح، لتجنب أي قلاقل محتملة.

فالترتيب في معناه العام، هو ذلك النهج الذي سلكه الحسن الأول، لإنقاذ البيت المغربي، الذي أصبح متداعيا وآيلا للسقوط، فأخذ بذلك معنى الترميم، أما معناه الخاص، فلم يبتعد كثيرا عن المعنى العام، بل صب في بوتقته للحيلولة دون أن يصير المتوقع أشد من الواقع، خاصة بع تزايد عدد المحميين و المخالطين و الأجانب المتملصين من أداء الجبايات، و تسلط الولاة والجباة في مختلف الجهات والإيالات، فكان لابد إذا من ترتيب الوضع الجبائي من جديد لتفادي الشح الحاصل في المدخول الضريبي للدولة، و التخفيف من الضغط والشطط الذي فكك عرى المجتمع، ونسف قيمه، ودفع الناس إلى الاستدانة من اليهود والفرار والاحتماء بأي ملاذ يقيهم شر المخزن؛ سواء لدى النصارى أو الشرفاء. (ص 178).

وهكذا نقل المؤرخ مصطلح الترتيب من مجرد مصطلح وصفي إلى موضوع تاريخي؛ حيث أضحى الموضوع الرئيسي لهذا الكتاب، والتاريخ المنعرج بين دفتيه هو المسار المنعرج لهذه الضريبة، على حد تعبير المصطفى بوعزيز.

خاتمة:

قادنا التجول بين صفحات كتاب "المخزن والضريبة والاستعمار، ضريبة الترتيب 1880-1915"، إلى الوقوف على طبيعة الظرفية والأرضية التي جاء فيها إقرار ضريبة وضعية، اعتبرها المؤرخ مغامرة[1] جريئة، تفتح باب البحث عن غيرها من الإصلاحات التي تم إجهاضها منذ منشئها، قبل أن يتم إحياؤها من جديد على يد مصدريها. وتكشف عن مدى التحديات التي واجهها مغرب ما قبل الحماية، من أجل أن يطرق باب التحديث باحتشام دون أن تفقد السلطة الحاكمة المتمثلة في المخزن شرعيتها وحظوتها، وقد رام المؤرخ من خلال بحثه في تاريخ البادية و"القبيلة" والمدينة المغربية، ليس فقط الأرضية التي تنتج ما يمكن جبيه من ضرائب، ولكن العنصر الذي كان بإمكانه أن يحمل مفتاح التغيير لولا أنه اصطدم بجهاز حاكم متحكم، متذبذب في خياراته، فلا هو أنشأ الإصلاح من تلقاء نفسه، ولا هوساهم في نجاحه، بل ظل يمسك العصا من الوسط يلعب على كل الواجهات، حتى لا تعصف به رياح التغيير، القادمة من الضفة الأخرى والتي كانت بلا شك لن تستمر متوارية خلف الباب، في ظل منافسة استعمارية محمومة، ساهمت هي أيضا وبكل الطرق في تهيئ الأرضية لدخول الدار، وإنزال ما كان مخططا على أرض الواقع.

الهوامش:

[1] كلمة إصلاح كانت تحمل من المعاني ما كان يحول بين المخزن وبين أن يحكم على نفسه بفساد تدبيره حتى تحتاج إلى إصلاح، ذلك أن كلمة "صلح" هي ضد فسد ولا يحتاج إلى إصلاح إلا ما هو فاسد، وكيف ينبغي لدولة قائمة على الدين الحنيف، أن تكون فاسدة؟ فإنها كانت في حاجة إلى شيء من الترتيب، وليس إلى إصلاح. (ص173).

اعتمدت الدراسة على ستة أبحاث لميشو بلير منها:

[2]Michaux-Bellaire, «Les impots Marocains», Archives Marocains ,N1,Mars 1904

[3] نور الدين أفاية، أسئلة النهضة في المغرب، منشورات الزمن، ط 1، 2000، ص 62.